

الزوج وهو كالغصب اذا غصب من مال مشترك شيئا يكون من
 النصيبين ولا يكون من نصيب احدهما وان قال الغاصب خذ
 من نصيب فلان كذلك منذ ابن العم اخذ الربيع الذي سوجح الزوج
 في زعمها فيكون من النصيبين وان كان في زعم الاخت وزعم ابن العم
 انه نصيب الزوجة وليس هكذا لكن باع نصف دار مشتركة بين
 رجلين فاجازه احدهما او باع احدهما نصف الدار يقع على نصيب
 خاصة لان النصف الشرعي يحل على الصحة منهما امكن لا يكون
 متصرفا في مال الغير والغصب الاخذ من مال الشركة يدعى الغبن
 اذ ليس فيه الى نصيب احدهما اولى من غيره الى نصيب الاخر وزعم
 الغاصب ان ياخذ من نصيب احدهما انما يصح ان لو كان مقسوما
 فاما اذا لم يكن مقسوما فانه ليس له فستة ذلك في حق المقصوب
 منه ليلكون الاخذ واقعا على نصيبه خاصة فيكون على الشركة
 قلت له فان ظهرت للمرأة البينة بعد ذلك بانها زوجة على الا
 ان ياخذ النصيب الكامل قال ان كان الصلح مع الكار فها
 ان ياخذ تمام حقه وان مع اقرار من جهة المصالح فان الصلح مع ان
 العم المقر بالزوجية فانه ليس لها ان ياخذ شيئا لانها صاحبة
 عن جميع حقه بذلك القدر وان كان الصلح مع الاخت المقتولة بالزوجية

فان للزوجة والاخت ان يرجعا على ابن العم بالربع الذي اخذ
 زيادة لحقه لانه تبين ان ذلك الربع كان حقا للزوجة وان الزوجة
 اخذت من الاخت مال لم يكن يستحقها من مال الاخت فلها ان يرجعا
 على ابن العم بالنصف من الذي في يده ويكون بينهما ان لا يترد
 الزوجية ما اخذت ويتبع ابن العم بنصيبها رجلا دعوى على ارجعها
 فانكر فصالح على بعض من المدعي وضمن المدعي عليه المدعي ضمان
 الدرك للمصالح عليه ان استحقه مستحق الا يصح هذا الضمان لان
 في زعم المدعي ان ياخذ بعض حقه ويترك باقيه ومن يزعم انه
 ياخذ بعض حقه لا يجب على غيره ضمان رجل مات وخلف ضيفا
 وعقارا واقشة وعليه ديون وله على الناس ايضا ديون فصالح
 احد الورثة مع الباقيين على مال معلوم قبل قضاء ديون الميت
 واقضاء ما كان على الناس لا يصح الا اذا شرط ان ما كان على
 الناس يسقط عنهم ما يستحقه مو من غير ان ينتقل الذي
 صالحه وكذا ينبغي ان يكون المال المدفوع اليه اكثر مما يخصه
 من النقوم ليكون الزيادة في مقابلة الاقضية والعقار ويسلم
 المال المصالح عليه في المجلس يتسلم النقد منهم لا عرف بقدره
 قال ابا عبد من التعاقب مثل رجل وعلو الاخر وعلو العلو الثالث

فان